

الوطن ، في وقت هو بحاجة ماسة إلى مثل هذه اللحمة الطوعية بين أبناء الشعب .

٦- إن هذا التدبير لا يتماشى ، ما لم نقل يتناقض ، مع التصريحات الإيجابية التي أدلى بها السيد الرئيس في مقابله مع قناة الجزيرة ، إذ أكد أصالة القومية الكردية في سوريا ، كجزء أساسي من النسيج الوطني السوري ، وجزء من تاريخها .

لذا ، فقد أكدت القيادة ، مجتمعة وبالإجماع ، على الاستمرار في ممارسة النشاط السياسي الحزبي كالمعتاد ، كحق طبيعي ووطني للحركة الكردية في سوريا .

وفي ختام الاجتماع ، حيا الحاضرون الذكرى السنوية السابعة والأربعين لتأسيس أول تنظيم سياسي كردي في سوريا .

أواسط حزيران ٢٠٠٤م

مجموع الأحزاب الكردية في سوريا

برقية تهنئة

إلى ليلى زانا

ترجمة النص الكردي

بشرى الإفراج عن البرلمانية الكردية ليلى زانا ورفاقها الثلاثة في أوائل حزيران ٢٠٠٠ ، أدخلت الفرح والأمل إلى قلوبنا ، لاسيما بعد السجن عشر سنوات... ترى النور وتعود إلى الأهل وأحضان شعبها الكردي رافعة الرأس . على مرّ عشرة أعوام ، وبلا شك ، مثل الشهيدة الكردية ليلى قاسم حسن ، أصبحت رمزاً لكفاح المرأة الكردية فحققت مركزاً مرموقاً في المجتمع الكردي داخل وخارج كردستان .

بهذه المناسبة ، نحن في منظمة المرأة الكردية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - بحلب ، باسم جميع الرفاق والأصدقاء ومناصري نضال الشعب الكردي في سوريا ، نهني ليلى الشجاعة ورفاقها بباقة ورد عطرة ونأمل أن تنتصر قضية الشعب الكردي .

أواسط حزيران ٢٠٠٤م - ٢٦١٦ك

منظمة المرأة الكردية في حلب

تصريح صادر عن اجتماع مجموع الأحزاب الكردية في سوريا

في الاجتماع المنعقد في أواسط حزيران ٢٠٠٤م ، تدارست قيادة مجموع الأحزاب الكردية في سوريا قرار فرض الحظر على نشاطها السياسي ، وتوصلت إلى اتخاذ الموقف التالي :

١- إن الأحزاب الكردية تستمد مشروعيتها الفعلية من تمثيلها للشعب الكردي في سوريا ، الذي ينوف تعداده المليونين والنصف ، ويعاني من سياسات استثنائية تخالف كافة المواثيق والأعراف الدولية ، بما فيها شرعة حقوق الإنسان ، وتسعى جاهدة إلى وضع حلول عادلة لقضيته عن طريق النضال السياسي السلمي ، وعلى الخصوص الحوار الديمقراطي مع السلطة والقوى السياسية ، الأمر الذي ينفي عنها أية صفة مخلة بأمن الوطن .

٢- الأحزاب الكردية ، على مدى ممارستها لنشاطها ، منذ تأسيسها في عهد الاستقلال ، لم تتصل بأية جهة أجنبية ، ولم تستقو بالخارج ، وهي ملتزمة بذلك حتى فيما بعد الأحداث المريرة التي واجهتها خلال شهر آذار المنصرم .

٣- إن عدم حيازة الأحزاب الكردية للترخيص القانوني لا ينتقص من شرعيتها لأنها ، وبسبب عدم سن قانون للأحزاب في سوريا ، لم تحاول الحصول عليه لانعدام المراجع القانونية .

إضافة إلى ذلك ، فإن كافة الأحزاب الوطنية الأخرى في سوريا ، لا تحوز الترخيص المماثل ، بما فيها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية .

٤- إن كافة الأحزاب الكردية تمارس نشاطها علناً أو شبه علني ، وبكل شفافية ووضوح ، وكافة برامجها وأنظمتها متاحة لاطلاع الجماهير ، كما أنها تتعامل على أساسها مع كافة القوى الوطنية .

٥- إن التمسك بهذا التدبير من شأنه إلحاق أضرار بالوحدة الوطنية والجبهة الداخلية ، لأنه يؤدي إلى عزل جزء كبير من الشعب السوري ممثلاً بهذه القوى السياسية في